الأنباء
الاحد 15 يونيو 2014

للتواصل:
email: maglesalomma@alanba.com.kw
Fax: 222 72 830 ـ 222 72 857

2014 الانتخابات التكميلية

الدوائر: 2 3 4

العبدالله شكّل فريق عمل ميدانياً بـ«العدل» لتجهيز انتخابات الأمة التكميلية

أصدر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير العدل بالوكالة الشيخ محمد العبدالله قرارا وزاريا بتشكيل فريق العمل الميداني لإعداد وتجهيز وتنظيم مقار الاقتراع الخاصة بالانتخابات لأعضاء مجلس الأمة في الدوائر الانتخابية التي خلت (الثانية ـ الثالثة ـ الرابعة)، وذلك على إثر قرار الوزاري الصادر بتشكيل اللجنة المشرفة على سير الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة 2014 ويتولى فريق العمل الذي يشرف عليه وفقا للقرار الوزاري وكيل وزارة العدل عبدالعزيز الماجد الإعداد والتجهيز والتنظيم الخاص باللجان الانتخابية في المدارس التي سيتم تخصيصها لمقار الاقتراع، وذلك بالتنسيق والاتصال المباشر مع اللجان الأمنية بوزارة الداخلية ومندوبي وزارة التربية والإعلام وبلدية الكويت بشأن المسائل المتعلقة بالأعداد وتجهيز المقار الانتخابية.

الشيخ محمد العبدالله

عبد العزيز الماجد

ويترأس فريق العمل الميداني نبيل الربيعة المستشار بمكتب وكيل الوزارة عبدالعزيز الماجد بمساعدة مدير إدارة كتاب المحكمة الكلية حمود الظفيري، ويتكون فريق العمل الميداني من العديد من ذوي الاختصاص والخبرات السابقة في ذلك المجال ممثلين بالعديد من إدارات الوزارة والأجهزة المعاونة للقضاء وقطاعات العدل الأخرى.

العسعوسي يحذّر من ظاهرة شراء الأصوات في الدائرة الثالثة فإرادة الشعب الكويتي ليست للبيع

حذر مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة المحامي بسام العسعوسي من تفشي ظاهرة شراء الأصوات في الدائرة الثالثة من قبل عدد من المرشحين المشبوهين والطارئين على العمل السياسي، داعيا الجميع الى مواجهة تلك الظاهرة السيئة.

واستغرب من تراخي الأجهزة الأمنية حيال هذا الأمر، مطالبا الحكومة بتحمل مسؤوليتها في ضبط من يشتري الذمم على مرأى ومسمع الجميع واتخاذ الاجراءات اللازمة حيالهم.

بسام العسعوسي

وقال العسعوسي ان من يصل الى قاعة عبدالله السالم بثمن فانه بالتأكيد حريص على تغطية أضعاف هذا الثمن حين وصوله للبرلمان، مناشدا المواطنين عدم التعاون مع هؤلاء مهما كانت الأسباب والأعذار.

واكد ان ما يثلج الصدر هو تبني الكثير من الناخبين لشعار لا لفوز من يشتري الاصوات والذين يتزايدون كلما زادت هذه الظاهرة وهو الامر الذي جبل عليه الشعب الكويتي.

واختتم العسعوسي تصريحه بالتأكيد على ان الكويت ستظل دائما وابدا ليست للبيع وان إرادة الشعب الكويتي ليست للبيع آملا ان تنتهي هذه الانتخابات بما يصب في الصالح العام والاصلاح المنشود.

ناصر المري: 5 سنوات انتظار مستحقي الرعاية السكنية

طالب مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق ناصر المري بتقليص فترة الانتظار لمستحقي الرعاية السكنية إلى 5 سنوات فقط، مشيرا إلى الاقتراح الذي قدمه في مجلس 2012 الذي ينص على ان الرعاية السكنية حق دستوري لكل مواطن وتضمنه التزام الدولة بتوفير السكن المناسب لكل اسرة كويتية خلال مدة اقصاها 5 سنوات. وقال المري في تصريح صحافي انه سيعمل على اقرار هذا المقترح في حال وفق بنيل ثقة الناخبين بالوصول إلى مجلس الأمة، مشيرا إلى ان المشكلة الاسكانية التي تعاني منها الكويت تتطلب إيجاد آليات جديدة تسهم في معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها.

ناصر المري

وثمن المري الجهود الحالية التي بذلها مجلس الأمة للعمل على إيجاد حلول للمشكلة الاسكانية التي وضعت في مقدم أولويات المجلس، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة بذل جهود ملموسة تنقل خطط الحلول المطروحة من مرحلة الخطط والرؤية إلى مرحلة التنفيذ على أرض الواقع، معتبرا ان المبادرات التي تطرح رغم أهميتها لم تنجح في ازالة الهاجس الاسكاني الذي يؤرق الشباب والأسر، ومؤكدا ان هذا الملف سيكون من الأولويات التي سنعمل على معالجتها في حال وفقنا بنيل ثقة الناخبين في الانتخابات. وطالب بإيجاد آلية جديدة لتوفير الأراضي، واستغلالها في بناء البيوت الحكومية، وتوزيع القسائم على مستحقي الرعاية السكنية، مبينا ان المواطنين يحتاجون لمن يعالج مشاكلهم لا من يزيد الوعود البراقة التي تقدم لهم دون أن تترجم على أرض الواقع، مشددا على ان توفير السكن من أساسيات الحياة الكريمة، ومن غير المقبول استمرار فترة الانتظار التي تصل الى نحو 15 عاما للحصول على سكن، مشيرا الى ان هذا الملف الذي لم يعد يحتمل التأخير خصوصا في بلد لديه وفرة مالية وإمكانات مادية تحتاج فقط الى من يترجمها الى عمل على الأرض. وأكد المري أهمية إشراك القطاع الخاص في حل المشكلة الاسكانية خصوصا ان التجارب أثبتت نجاحا في هذا الأمر بشكل كبير، مشيرا إلى ان اسباب المشكلة ترجع الى شح الاراضي السكنية وارتفاع أسعار المعروض فضلا عن تراكم طلبات السكن والنمو السريع في السكان، مضيفا ان متوسط دخل المواطن الكويتي لا يمكنه من الادخار لشراء أرض لبناء السكن المناسب له ولأسرته.

وأشار إلى ضرورة اعتماد حلول عصرية تواكب التطور العمراني الحاصل والتوجه على سبيل المثال نحو الإسكان العمودي الفاخر بمواصفات عمرانية عالمية في مواقع متميزة تكون عبارة عن ابراج سكنية بأدوار وشقق واسعة المساحات وتحافظ على خصوصية الأسرة الكويتية، مطالبا الحكومة باتخاذ قرار جريء وخطوات ملموسة لإشراك القطاع الخاص في حل هذه المشكلة بما يملكه من خبرات متراكمة وقرار حاسم بإنشاء المدن السكنية الحديثة وتطوير بدائل للرعاية السكنية تتوافق مع عادات وتقاليد المجتمع الكويتي.

قال إن الإجراءات الحكومية نحو سلامة الأغذية دون مستوى الطموح

سعود المطيري: صحة المواطنين خط أحمر ولن نقبل بأن تكون للتنفيع

أكد مرشح الدائرة الرابعة للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة سعود سعد المطيري ان صحة المواطنين خط أحمر ولن نقبل بأن تكون بابا للتنفيع من خلال السماح لأصحاب النفوذ ببيع سمومهم في الكويت دون رقيب ولا حسيب، معتبرا ان الاجراءات الحكومية الخاصة بالتأكد من مدى سلامة الغذاء ليست على مستوى الطموح.

وانتقد المطيري في تصريح له الصمت النيابي ازاء الاخبار التي تطالعنا بها الصحف المحلية بين الحين والآخر حول ضبط كميات كبيرة من الاغذية الفاسدة، مشيرا الى ان هناك تراخيا حكوميا ومجاملة في ملف الاغذية واللحوم الفاسدة.

سعود سعد المطيري

واستغرب المطيري انه في الوقت الذي نسمع فيه عن قيام وزارة التجارة بضبط كميات كبيرة من الاغذية الفاسدة، الا اننا لم نسمع يوما عن محاسبة من قام بإدخالها او ببيعها محاسبة تطفئ نار من تضرر منها وتردع من تسول له نفسه المتاجرة بغذاء الناس، مشيرا الى ان ملف الاغذية الفاسدة يجب ان يفتحه مجلس الامة في المرحلة المقبلة على مصراعيه، ويتم محاسبة جميع المتورطين به وفضحهم.

وتساءل المطيري عن اسباب عدم تنفيذ الحكومة لقانون انشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية، والذي اقره مجلس الامة قبل عام تقريبا، خاصة انه قانون مهم من شأنه المساهمة في الحد من ظاهرة الاغذية الفاسدة، لاسيما انه حظر بيع او تداول الاغذية المستوردة قبل تقرير صلاحياتها للاستهلاك الآدمي ومطابقاتها للمواصفات الموضوعة، فضلا عن انه وضع عقوبات رادعة لتجار الاغذية الفاسدة.

افتتح مقره الانتخابي أمس الأول وسط حضور كثيف

الكندري: الشباب محرك أساسي لاقتصاد الكويت وإنشاء مناطق صناعية وتجارية على رأس أولوياتي

جاسم الكندري متحدثا خلال افتتاح مقره الانتخابي

الكندري مرحبا بوكيل وزارة الشؤون السابق محمد الكندري

قال مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة 2014 جاسم أبل الكندري إن تعديل التشريعات والقوانين أصبح ضرورة قصوى لتحسين أوضاع المجتمع الكويتي سواء على صعيد النمو الاقتصادي أو متطلبات المواطنين ومن أبرزها تعديل شأن المتقاعدين بزيادة المعاشات أسوة بالقطاع الخاص، مشيرا إلى أن دخول المواطن الكويتي بعد التقاعد إلى العمل الحر عبر إنشاء مشروع بسيط يساهم في تعزيز الدورة الاقتصادية المحلية. واقترح الكندري في كلمته التي ألقاها أمام الحضور الكثيف الذي شارك في افتتاح المقر الانتخابي إنشاء هيئة خاصة للمتقاعدين، بالإضافة إلى مستشفى خاص للاهتمام بكبار السن ومتقاعدين الجهات الحكومية والخاصة، لافتا إلى ضرورة ترك حرية الاختيار للمتقاعد للعمل بعد السن بمكافأة وعدم ترك العمل نهائيا. وأوضح الكندري أن خطة التنمية لا تزال تحتاج إلى المزيد من الدراسات التي توجهه الفوائض المالية نحو مشروعات استثمارية متنوعة وسياحية جاذبة تعيد أموال الكويت في الخارج إلى السوق المحلي، معربا عن أمله أن تصبح الكويت وجهه سياحية تجارية إقليمية تحقق رغبة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد من جعلها مركزا تجاريا ماليا وإقليميا.

هناك قصور في تحقيق مطالب وحقوق المرأة الكويتية ويجب تحسين أوضاعها واستكمال جميع حقوقها

وألمح إلى ضرورة تطوير القطاع الصحي في الكويت، وذلك بإنشاء كمراكز صحية كبرى يساهم فيها المستثمر الأجنبي والمحلي، متمنيا تحويل منطقة الصباح الصحية إلى مدينة طبية عالمية متكاملة تخدم الكويت وبلدان دول مجلس التعاون الخليجي، لافتا إلى أن إشراك المستثمر الأجنبي في هذا المشروع الضخم سينعكس إيجابا على تنمية وتطوير القطاع الصحي.

وحول دور الشباب الكويتي في المشاركة في الحركة الاقتصادية المحلية دعا الكندري إلى ضرورة إنشاء وتأسيس مناطق صناعية وتجارية وخدمية تستوعب مخرجات التعليم وتقضي على البطالة ونظرة الشباب في البحث عن وظيفة حكومية، مؤكدا أن تعديل القوانين ومنها قانون الـ «B.O.T» سيكون له أكبر الأثر على تحفيز المواطن الكويتي للانخراط في قطاع العمل الحر.

وشدد الكندري على ضرورة التصدي لأزمة البطالة والبطالة المقنعة من خلال طرح المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشباب الكويتي وتسهيل الإجراءات، خصوصا ما يتعلق بالقسائم الصناعية وعمليات الإقراض، مبينا أن الكويت تملك من المقومات البشرية والمادية ما يبعدها عن وجود أي من الأزمات الشبابية أو المتعلقة بنظام العمل. وقال الكندري إن هناك قصورا في تحقيق مطالب وحقوق المرأة الكويتية، مطالبا بضرورة تلبية متطلباتها لتحسين أوضاعها واستكمال جميع حقوقها وعلى رأسها تعديل حقوقها والمساواة مع الرجل في الحقوق والحصول على المعاش الحكومي عند سن 40 عاما بدلا من 55 لما يساعدها في تحسين أوضاعها الاجتماعية دون الاحتياج الى ما يحملها أعباء إضافية. واختتم الكندري حديثه مستعرضا المنظومة التعليمية في البلاد، مشددا في الوقت ذاته على ضرورة تحسين وتطوير قطاع التعليم بما يضمه من مدارس ومعاهد وجامعات أهلية وحكومية إلى إعادة هيكلة هذا القطاع لإرساء نظم التعليم التربوي والمنهجي وفق أسس سليمة تحترم دور المعلم وتعزز من سلوك النشء الكويتي.

وأثنى الكندري على الحضور الكبير الذي لم يكن يتوقعه، موجها كلمته لهم بالشكر والتزامه بمصالح الكويت وأبناء الدائرة داعيا للجميع بالتوفيق والنجاح.

من آمن بي وإن مات فسيحيا...

بقلوب يملؤها الإيمان والحزن واللوعة

تنعي

إدارة شركة ميماك أوجيلفي
للدعاية والإعلان
وجميع موظفيها

زميلهم المرحوم المأسوف على شبابه

طوني ميشيل خوري

ويتقدمون بأحر التعازي

إلى

زوجته وأولاده

وعائلته وأصدقائه جميعاً

الرَبُ أعطى و الرَبُ أخذ... فليكن اسم الرَبِ مباركاً... آمين